

Distr.: General
16 March 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

مكتب المستشار الخاص للأمين العام

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن البعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (المجموعة المواضيعية الأولى، مكتب المستشار الخاص للأمين العام) (A/70/348/Add.8 و Corr.1). وقد اجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦.

٢ - وترد الموارد المقترحة للمبعوث الخاص للأمين العام، فيما يتعلق ببيرووندي، إضافة إلى احتياجات البعثات السياسية الخاصة من الموارد في التقرير الرئيسي للأمين العام (A/70/348) الذي يقدم استعراضا عاما للاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٦



الرجاء إعادة استعمال الورق

170316 170316 16-02129 (A)



ل ٣٥ بعثة سياسية خاصة وما يتصل بها من قضايا شاملة. وتتناول الإضافات الخمس الملحقة بالتقرير الرئيسي (A/70/348/Add.1-5) الاحتياجات المحددة للمجموعات المواضيعية الأولى إلى الثالثة ولأكبر بعثتين، أي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، في الجزء العشرين من القرار ٢٤٨/٧٠، أيدت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقارير اللجنة الاستشارية ووافقت على تقييد مبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ ٢٥٢ ٥٦٧ دولار في الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ثانيا - الولاية والاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٦

ألف - الولاية والتخطيط

٣ - رحّب مجلس الأمن في القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص معني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، للعمل مع حكومة بوروندي وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وكذلك مع الشركاء على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وسائر الشركاء الدوليين، دعماً لإقامة حوار شامل بين الأطراف البوروندية وحل النزاع بالوسائل السلمية ودعماً للجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. ودعا مجلس الأمن الأمين العام في القرار نفسه إلى نشر فريق في بوروندي للتنسيق والعمل مع حكومة بوروندي، والاتحاد الأفريقي، وسائر الشركاء لتقييم الحالة ووضع خيارات لمعالجة الشواغل السياسية والأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يطلع المجلس على ما يستجد من تطورات في غضون ١٥ يوماً، بسبل منها تقديم خيارات بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في بوروندي. وفي رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/926)، قدم الأمين العام استعراضاً للحالة في بوروندي واقترح خيارين لكي ينظر فيهما المجلس، وهما إما إنشاء عملية متكاملة متعددة الأبعاد لحفظ السلام في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو إنشاء بعثة سياسية خاصة كاملة ومتكاملة. وأوصى الأمين العام أيضاً في رسالته بأن يستعرض المجلس ولاية وجود الأمم المتحدة تمشياً مع تطورات الوضع الميداني (S/2015/926). ووقت كتابة هذا التقرير، لم يتخذ المجلس أي إجراء آخر فيما يتعلق بمستقبل وجود الأمم المتحدة في بوروندي.

باء - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٦

٤ - تصل الاحتياجات المقترحة من الموارد للعام ٢٠١٦ لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المنشأ حديثاً (المجموعة المواضيعية الأولى)، فيما يتعلق ببوروندي، إلى مبلغ (صاف) قدره ٢٠٠ ٤٣٥ ٩ دولار (انظر الجدول ١). ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه في انتظار إعداد هذه الميزانية المقترحة وتقديمها، تُلبى الاحتياجات الأولية لمكتب المستشار الخاص للأمين العام عن طريق السلطة الممنوحة للأمين العام للالتزام بمبلغ قدره ١٠٠ ٦٣١ ١ دولار بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٠ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو إجراء سيتوقف العمل به عقب اتخاذ الجمعية قراراً بشأن هذا التقرير.

٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بالمقترح الحالي المتعلق بالموظفين ترتبط بموقع المستشار الخاص، الموجود حالياً في نيويورك (انظر أيضاً الفقرتين ٢١ و ٢٢ أدناه). وتشير اللجنة إلى أنها قدمت تعليقات وتوصيات عامة عن مواقع المستشارين الخاصين والمبعوثين الخاصين في سياق تقريرها الرئيسي عن البعثات السياسية الخاصة (انظر A/69/628، الفقرات ٦٣-٦٥).

الجدول ١

موجز الاحتياجات من الموارد
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥		الاحتياجات لعام ٢٠١٦		الفرق ٢٠١٥-٢٠١٦	
الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق بالنقصان (أو الزيادة) في النفقات	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المعتمدة للفرق لعام ٢٠١٥
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(٥)
-	-	-	٩ ٤٣٥,٢	٢١٧,٥	-
مجموع الاحتياجات					

الاحتياجات من الموظفين المدنيين

٦ - يرد في الجدول ٢ أدناه عرض موجز لمقترحات الأمين العام لمكتب المستشار الخاص فيما يتعلق ببوروندي للعام ٢٠١٦.

الجدول ٢

الاحتياجات من الموظفين

الوظائف	الرتبة
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٥	-
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٦	٤٩
١ وأ ع، ١ مد-٢، ٢ مد-١، ٧ ف-٥، ٧ ف-٤، ٦ ف-٣، ١٦ خ م، ٢ خ ع، ٢ م و ف، ٥ ر م	

المختصرات: و أ ع = وكيل أمين عام؛ مد = مدير؛ ف = الفئة الفنية؛ خ م = فئة الخدمة الميدانية؛
خ ع: فئة الخدمات العامة؛ م و ف = موظف وطني من الفئة الفنية؛ ر م = الرتبة المحلية.

٧ - ويُقترح إنشاء ما مجموعه ٤٩ وظيفة لمكتب المستشار الخاص في عام ٢٠١٦، سيكون مقرها في بروندي وفي مقر الأمم المتحدة:

(أ) نيويورك (٩ وظائف):

١' مكتب المستشار الخاص (٥ وظائف تتألف من وظيفة وكيل أمين عام، ووظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

٢' وحدة التنسيق السياسي والإبلاغ (٣ وظائف تتألف من وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

٣' إدارة الشؤون السياسية (وظيفة برتبة ف-٣ لتقديم خدمات الدعم)؛

(ب) بروندي (٤٠ وظيفة):

١' مكتب رئيس الديوان (٥ وظائف تتألف من وظيفة برتبة مد-٢، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفتين لموظف وطني من الفئة الفنية، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)؛

٢' وحدة دعم الحوار (٦ وظائف تتألف من وظيفة برتبة مد-١، ووظيفتين برتبة ف-٥، ووظيفتين برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣)؛

٣' الوحدة الاستشارية في شؤون نزع السلاح والأمن (٥ وظائف تتألف من وظيفة برتبة مد-١، ووظيفتين برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣)؛

٤' وحدة دعم البعثة (١٣ وظيفة تتألف من وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٣، و ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين من الرتبة المحلية، و ٣ سائقين من الرتبة المحلية)؛

٥' وحدة شؤون السلامة والأمن (١١ وظيفة تتألف من وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، و ٩ وظائف من فئة الخدمة الميدانية).

٨ - وفيما يتعلق بالموظفين العاملين حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن ١٨ وظيفة قد شُغِلت، على النحو التالي: ١ و أ ع، ٢ مد-١، ٥ ف-٥، ٣ ف-٤، ١ ف-٣، ١ موظف وطني من الفئة الفنية، و ٥ من الرتبة المحلية.

٩ - وترد التفاصيل المتعلقة بالاحتياجات المقترحة من الموظفين لعام ٢٠١٦ في الفقرات من ١٩ إلى ٢٨ من تقرير الأمين العام. وعند الاستفسار، زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بالمخطط التنظيمي المقترح (انظر المرفق).

ملاك الموظفين المقترح في مقر الأمم المتحدة (نيويورك)

١٠ - يرد في طلب الأمين العام المتعلق بالموظفين الاقتراح الداعي إلى إنشاء وظيفتين لموظف لشؤون الإعلام، واحدة برتبة ف-٣ يكون مقرها في نيويورك في مكتب المستشار الخاص وواحدة برتبة ف-٤ يكون مقرها في بوروندي في مكتب رئيس الديوان (A/70/348/Add.8 و Corr.1، الفقرتان ٢٠ و ٢٤). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن شاغل وظيفة موظف لشؤون الإعلام (ف-٤) في بوروندي سيضع استراتيجية الاتصالات لمكتب المستشار الخاص وينفذها، وسيقيم شراكات استراتيجية مع الشركاء المحليين الرئيسيين، وسيشرف على الموظفين الوطنيين المسؤولين عن رصد وسائل الإعلام المحلية، وبأن موظف شؤون الإعلام (ف-٣) في نيويورك سيقدم المشورة مباشرة إلى المستشار الخاص بشأن التطورات الحاصلة في المشهد الإعلامي وبشأن اتصالاته مع وسائل الإعلام الدولية والإقليمية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، ويصوغ البيانات الصحفية، وينظم المؤتمرات الصحفية. وترى اللجنة الاستشارية أن يتولى الموظفون الفنيون الآخرون في مكتب المستشار الخاص الاضطلاع بأي مهام إعلامية متبقية يفترض أنه لا يمكن أداؤها إلا في نيويورك، وذلك بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، حسب الاقتضاء. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء وظيفة لموظف لشؤون الإعلام (ف-٣) في مكتب المستشار الخاص في نيويورك.

١١ - ويقترح الأمين العام أيضا إنشاء وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٣) للعمل في نيويورك ضمن شعبة أفريقيا الأولى التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وذلك من أجل توفير مهام الدعم لمكتب المستشار الخاص (المرجع نفسه، الفقرة ٢٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يقترح كذلك إنشاء وظيفتين إضافيتين لموظفين للشؤون السياسية للعمل في نيويورك، واحدة في مكتب المستشار الخاص والأخرى في وحدة التنسيق السياسي والإبلاغ (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ (ج) و ٢١ (ب)). بيد أن اللجنة الاستشارية ترى أنه، في هذه المرحلة المبكرة من عمل فريق بوروندي، من شأن وظائف الموظفين للشؤون السياسية الثلاث (١ ف-٥، و ٢ ف-٤) المقترحة للعمل في نيويورك في كل من مكتب المستشار الخاص ووحدة التنسيق السياسي والإبلاغ أن تكون كافية للتعامل مع عبء العمل المرتبط بأي مهام ضرورية للدعم والاتصال. ولذلك توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٣) في إدارة الشؤون السياسية ليتولى مهام الدعم.

ملاك الموظفين المقترح في بوروندي

١٢ - في مكتب رئيس الديوان، يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة رئيس ديوان (مد-٢) لقيادة الفريق في بوروندي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، بالإضافة إلى كفالة التشغيل الفعال والتوجيه الاستراتيجي للمكتب، يتولى رئيس الديوان أيضا مسؤولية المهام التمثيلية ويعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين ومع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة، وذلك عندما يكون المستشار الخاص غير موجود في البلد. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على إنشاء وظيفة رئيس ديوان (مد-٢) بالنظر إلى المسؤوليات رفيعة المستوى التي تنطوي عليها هذه الحالة والتي تتجاوز المسؤوليات المعتادة لوظيفة رئيس ديوان.

١٣ - وعلى النحو المذكور في الفقرة ٧ أعلاه، يشمل طلب الأمين العام اقتراحا بأن تُنشأ، في بوروندي، وحدة لدعم الحوار تتألف من ست وظائف ويرأسها موظف أول للشؤون السياسية (مد-١) ووحدة استشارية في شؤون نزع السلاح والأمن تتألف من خمس وظائف ويرأسها موظف رئيسي لشؤون إصلاح قطاع الأمن (مد-١) (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٥ و ٢٦). ويشير الأمين العام إلى أن رئيس وحدة دعم الحوار يتولى التنسيق مع الجهات المعنية، بما فيها حكومة بوروندي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وأن رئيس الوحدة الاستشارية في شؤون نزع السلاح والأمن يتولى تنسيق الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن

المشورة المقدمة دعماً للحوار السياسي والأمور ذات الصلة بإسداء المشورة في شؤون قطاع الأمن تُعتبر مسائل مترابطة لكنها متميزة. وترى اللجنة الاستشارية أنه، في هذه المرحلة المبكرة من وجود الأمم المتحدة، ستُنَفَّذ أنشطة وحدة دعم الحوار والوحدة الاستشارية في شؤون نزع السلاح والأمن على مراحل، وستتطلب تنسيقاً وتعاوناً مكثفين بين الموظفين المسؤولين، بالنظر إلى استمرار تطور الوضع في الميدان. ومن ثم ترى اللجنة أنه، في الوقت الراهن، ينبغي أن تنفذ مهام كل من هاتين الوحدتين تحت مظلة واحدة، في إطار وحدة موحدة وتحت إشراف موظف رئيسي (مد-١) يساعده موظفون لديهم الخبرة اللازمة في مجال الشؤون السياسية و/أو خبرة ذات صلة بقطاع الأمن. ولذلك توصي اللجنة بإنشاء وظيفة واحدة لموظف رئيسي (مد-١)، بدلا منوظيفتين.

١٤ - ويقترح الأمين العام أيضا إنشاء وظيفة موظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٣) في الوحدة الاستشارية في شؤون نزع السلاح والأمن لمساعدة الوحدة في تصميم وتنفيذ استراتيجية لترع السلاح وقطاع الأمن (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦ هـ)). وفيما يتعلق بوحدة دعم الحوار، يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) بغرض العمل عن كثب مع المكتب القطري التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وليتولى عدة مهام منها كفالة إدراج المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن ومراعاة مسألة حقوق الإنسان في أنشطة المكتب. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذه المهام تشكل أيضا جزءاً من مسؤوليات وظيفة موظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤) المقترح إنشاؤها في الوحدة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الموظف لشؤون حقوق الإنسان سيضطلع أيضا بمهام الاتصال مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، على اعتبار أنه ليس من المتوقع أن تقدم المفوضية الدعم لمكتب المستشار الخاص.

١٥ - وفي ضوء التعليقات الواردة في الفقرة ١٣ أعلاه، التي توصي فيها اللجنة الاستشارية بدمج الوحدة الاستشارية في شؤون نزع السلاح والأمن ووحدة دعم الحوار، وبالنظر إلى العمل الفعال في الميدان الذي يقوم به عدد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والذي يغطي مجموعة واسعة من المسائل السياسية ومسائل حقوق الإنسان، تعتقد اللجنة الاستشارية أن المهام المتصلة بقطاع الأمن يمكن أن يضطلع بها، في الوقت الحاضر، كبيراً موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٥) وأن المهام المتصلة بإعداد التقارير والاتصال فيما يتعلق بحقوق الإنسان ينبغي أن يقوم بها الموظف لشؤون حقوق الإنسان (ف-٤) المقترح الذي ستكون لديه الخبرة المطلوبة. ولذلك توصي

اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء وظيفة موظف لشؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٣) وبعدم إنشاء وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤).

١٦ - ويرد في الفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام تبيان الاحتياجات من الموظفين لوحدة دعم البعثة التي تتألف من ١٣ موظفا دوليا ووطنيا، وتشمل تلك الاحتياجات مجموعة متنوعة من المهام التي تتسم، بالنظر إلى صغر حجم البعثة، بالتداخل مع الخدمات التي ستقدم عن بعد من مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المركز سيضطلع بمهام المعاملات المالية ومعاملات الموارد البشرية وبأنه قد قدم، حتى الآن، الدعم فيما يتعلق بالتحاق الموظفين الدوليين، وسفر موظفي الحماية للصيقة إلى بوروندي، ونشر الموظفين المتدربين لأداء مهام مؤقتة، ومهام أمين الصندوق. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه لم تُدرج أي تكاليف متصلة بهذه الخدمات في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦، لأنه لم يُتوقع أن يتطلب المركز موارد إضافية لهذا الغرض بالتحديد.

١٧ - وبالنظر إلى صغر حجم العملية في هذه المرحلة وإلى تيسر الحصول على الدعم في مجالي الشؤون المالية والموارد البشرية عن طريق مركز الخدمات الإقليمي، توصي اللجنة الاستشارية بتبسيط احتياجات وحدة دعم البعثة من الموظفين، وذلك على النحو التالي:

(أ) توصي اللجنة بعدم إنشاءوظيفتين منفصلتين هما وظيفة موظف مالي (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة موظف للموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية)؛ وتوصي بإنشاء وظيفة موظف إداري (من فئة الخدمة الميدانية) لتقديم الدعم في الموقع في مجالي الشؤون المالية والموارد البشرية من أجل تكملة الدعم الذي يقدمه المركز؛

(ب) توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة مساعد لشؤون نظم المعلومات (من فئة الخدمة الميدانية) على اعتبار أنه قد اقترح إنشاء وظيفة موظف لنظم المعلومات (من فئة الخدمة الميدانية)؛

(ج) توصي اللجنة بعدم إنشاء واحدة من وظائف السائقين (الرتبة المحلية) الثلاث المقترحة، وذلك بالنظر إلى محدودية احتياجات مثل هذه العملية الصغيرة فيما يتعلق بمهمة من هذا القبيل.

١٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ملاك الموظفين الذي اقترحه الأمين العام لمكتب المستشار الخاص، مع مراعاة توصياتها الواردة في الفقرات ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٥ و ١٧ أعلاه. وينبغي أيضا تعديل أي موارد غير متعلقة بالوظائف مرتبطة بالتوصيات، بما فيها الموارد تحت بند السفر في مهام رسمية.

التكاليف التشغيلية

١٩ - زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الاحتياجات التشغيلية المتوقعة لعام ٢٠١٦ لمكتب المستشار الخاص، وذلك على النحو المبين في الجدول ٣ أدناه.

الجدول ٣

التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥	الاحتياجات لعام ٢٠١٦	
		مجموع الاحتياجات	غير المتكررة الفرق
التكاليف التشغيلية			
الخبراء الاستشاريون	-	٢٣٢,٦	-
السفر في مهام رسمية	-	١٥٦٩,٠	-
المرافق والمباني الأساسية	-	١٧١٨,٤	-
النقل البري	-	١٨٠,٤	-
الاتصالات	-	٥٥٤,٥	-
تكنولوجيا المعلومات	-	٢٣٠,٧	١٧,٥
الخدمات الطبية	-	٢٠٤,٠	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	-	٢٥٢,١	٢٠٠,٠
المجموع	-	٤٩٤١,٧	٢١٧,٥

الخبراء الاستشاريون

٢٠ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه طُلب مبلغ قدره ٢٣٢ ٦٠٠ دولار لعام ٢٠١٦ للاستعانة بأربعة خبراء استشاريين لتقديم المعارف والخبرات المتخصصة إلى المستشار الخاص، حسب الاقتضاء، أساساً فيما يتعلق بما يلي: (أ) الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستمدة من عمليات الحوار في بلدان أخرى؛ (ب) البرمجة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/إصلاح قطاع الأمن والخبرة في مجالات تقنية خاصة؛ (ج) الخبرة القانونية والدستورية لدعم عمليات الحوار. وترى اللجنة الاستشارية أن العمل المتعلق بهذه الخدمات الاستشارية المقترحة ذو طابع تكراري لأنه يتوقع أن يقدم هذه الخبرة كبار الموظفين ذوي الخبرة، وخاصة منهم الموظفون العاملون في وحدة دعم الحوار والوحدة الاستشارية في شؤون نزع السلاح والأمن، اللتين أوصت اللجنة الاستشارية بدمجهما

(انظر الفقرة ١٣ أعلاه). وبالتالي توصي اللجنة بخفض مبلغ ٣٠٠ ١١٦ دولار، أو ٥٠ في المائة، من الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ تحت بند الخبراء الاستشاريين.

السفر في مهام رسمية

٢١ - تبلغ الاحتياجات المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية لعام ٢٠١٦ ما قدره ١,٥٧ مليون دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الموارد ستغطي تكاليف السفر في مهام رسمية بالنسبة لمجلس الأمن من أجل زيارة بوروندي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (٣٣٢ ٠٠٠ دولار)، وبالنسبة للمستشار الخاص وموظفيه (٢٣٧ ٠٠٠ دولار) للقيام بزيارات منتظمة إلى بوروندي لإجراء مشاورات مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، و للسفر على الصعيدين الإقليمي والدولي للتشاور مع الدول الأعضاء، ومكاتب الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمنظمات غير الحكومية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه يتوخى أن يقوم المستشار الخاص بـ ٦٦ رحلة في عام ٢٠١٦، تتراوح مدتها بين يوم واحد وخمسة أيام، وسيرافقه ثلاثة موظفين في معظم المناسبات. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأنه لا يمكن، في الوقت الحاضر، أن يكون للمستشار الخاص مقر في البلد وأن هذا هو سبب الاحتياجات المطلوبة للسفر. وفيما يتعلق بسفر الموظفين المتدربين من بعثات أخرى لأداء مهام مؤقتة والمتاحين للالتحاق بالفريق في بوروندي خلال الأشهر الأولى لعمل البعثة، أبلغت اللجنة بأن الاحتياجات البالغة ٢٤٨ ٠٠٠ دولار لهذا الغرض ستغطي تكاليف سفر ٢٢ موظفا من هؤلاء الموظفين لمدة إجمالية تصل إلى ٦٤٣ يوما، وذلك خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٦.

٢٢ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أن الموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية يجب أن تُستخدم بحكمة وينبغي أن تدمج الرحلات كلما كان ذلك مناسبا من الناحية العملية. وينبغي الاستفادة من وسائل الاتصال الأخرى، بما فيها التداول بالفيديو، والتخفيض، حسب الاقتضاء، من الاحتياجات من أجل الموظفين المرافقين.

ثالثاً - توصيات بالإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٢٣ - إن الاحتياجات من الموارد لمكتب المستشار الخاص للأمين العام (المجموعة المواضيعية الأولى)، التي ترد في الفقرتين الفرعيتين ٣٠ (أ) و (ب) من تقرير الأمين العام، غير مدرجة في الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة، التي اعتمدها الجمعية العامة، في الجزء العشرين من قرارها ٢٤٨/٧٠. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ٢٠ أعلاه، بالموافقة على الميزانية بمبلغ صافيه ٨ ٩٤٢ ١٠٠ دولار (إجماليه ٩ ٩١٦ ٥٠٠ دولار) لمكتب المستشار الخاص للأمين العام للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ والموافقة على تقييد مبلغ ٨ ٩٤٢ ١٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في الاعتماد المرصود للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

الخريطة التنظيمية المقترحة لمكتب المستشار الخاص للأمن العام لعام ٢٠١٦

